

نشرة صندوق النقد الدولي



مركز تسوق في الرياض: المملكة العربية السعودية
تسعى لتوفير فرص عمل خارج القطاع النفطي
لأعداد السكان المتزايدة. (الصورة: Ammar Abd
(Rabbo/ABACAUSA)

التشاور السنوي بشأن السياسات

المملكة العربية السعودية تعالج مشكلتي الوظائف والمساكن، مع عودة الاقتصاد إلى الانتعاش

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢١ سبتمبر ٢٠١١

- أدى ارتفاع الإيرادات النفطية إلى تحقيق فوائض كبيرة في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة
- قوة الاقتصاد تتيح فرصة للتقدم في الأولويات الاجتماعية
- التحدي الراهن هو ضمان ألا تؤثر المبادرات الاجتماعية على استمرارية أوضاع المالية العامة

ارتفاع أسعار النفط – إلى جانب الدعم القوي الذي وفره الإتفاق العام – ساعد الاقتصاد السعودي على تحقيق تعافٍ قوي من الأزمة الاقتصادية العالمية.

مع توقع نمو إجمالي الناتج المحلي السعودي بمعدل ٦,٥% في عام ٢٠١١، تعمل المملكة على تعزيز المكاسب المحققة بالتركيز على التنوع الاقتصادي والنمو المستمر، مع المساهمة في استقرار سوق النفط الدولية. وتبدأ الحكومة أيضا تطبيق تدابير جديدة لمعالجة القضايا الاقتصادية التي تواجه هذا البلد الذي يشهد نموا سريعا، ومنها بطالة الشباب والطلب المتزايد على المساكن.

وبمناسبة نشر **تقييم الصندوق السنوي** للاقتصاد السعودي لأول مرة، أجرينا الحوار التالي مع السيد ديفيد روبنسن، رئيس بعثة الصندوق.

نشرة الصندوق الإلكترونية: كيف تصف آفاق الاقتصاد السعودي على المدى القريب؟

روبنسن: آفاق المدى القريب قوية للغاية. فهناك تأثير إيجابي ترتب على ارتفاع أسعار النفط التي بدأت تنتعش في عام ٢٠١٠ بعد هبوطها الحاد في العام السابق. وإضافة إلى ذلك، مع بداية القلائل في ليبيا، أعلنت المملكة أنها تعتزم زيادة إنتاجها النفطي لتعويض أي نقص في إمدادات السوق، وقد زاد الإنتاج إلى حد كبير في الشهور الأخيرة بالفعل. وعلى ذلك تستمر زيادة الإيرادات النفطية من خلال الآثار السعيرية والكمية على حد سواء.

وقد تحولت هذه الإيرادات النفطية الكبيرة إلى فائض قوي في حسابات المالية العامة وفائض في الحساب الجاري قدره ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي. وتستطيع الحكومة الاستثمار في المبادرات الاجتماعية نظرا لعدم وجود دين خارجي رسمي على المملكة، ولأن الاحتياطات تكفي لتغطية الواردات لمدة عامين ونصف تقريبا.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ما هي المخاطر التي تواجه الاقتصاد؟

روبينسن: أهم المخاطر الخارجية التي تواجه الاقتصاد احتمال حدوث انخفاض كبير ومستمر في أسعار النفط. فحين حدث هبوط حاد في أسعار النفط في أوائل الثمانينات وظلت منخفضة، تكبدت المالية العامة في المملكة عجزا لمدة تجاوزت عشرين عاما، فتراكمت الديون الحكومية حتى تجاوزت ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي. لكن الاقتصاد الآن مختلف إلى حد ما، حيث تكونت احتياطات وقائية كبيرة على مدار عدة سنوات ماضية. فتمكنت الحكومة، على سبيل المثال، من مواجهة هبوط حاد في سعر النفط طرأ في عام ٢٠٠٩ عندما تراجع الطلب، عن طريق زيادة مستويات الإنفاق العام، مما قدم دعما مهما للقطاع الخاص. لكن النفط سيظل دائما مصدر خطر ما دام يشكل ٨٠-٩٠% من إيرادات المالية العامة.

وبشكل أعم، الاحتمال قائم بأن يرتفع التضخم أيضا. ولا يزال التضخم أقل من ٥% حتى الآن – رغم الضغوط التي تفرضها أسعار السلع المستوردة التي تشكل وزنا كبيرا في سلة الإنفاق الاستهلاكي. كذلك تأتي مخاطر ارتفاع التضخم من الإنفاق العام والسيولة العالية في النظام المصرفي.

نشرة الصندوق الإلكترونية: كشفت الحكومة في مطلع هذا العام عن مجموعة من التدابير المالية الرامية إلى توفير فرص عمل للشباب، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وحل مشكلة نقص المساكن. ما مدى خطورة مشكلة البطالة في المملكة؟

روبينسن: تبلغ البطالة حوالي ١٠% بين المواطنين السعوديين منذ عدة سنوات. وعندما نتظر لهيكل البطالة، نجد أن القضية بالدرجة الأولى قضية شباب تنطوي على بُعد يتعلق بقضايا الجنسين – حيث يلاحظ التوظيف شبه الكامل للرجال في سن ٢٩ فأكثر. ولن يؤدي ارتفاع معدلات النمو السكاني – إذ أن نصف السكان في عمر ١٥ سنة – وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل إلا إلى إضافة المزيد من الضغوط التي تحتم معالجة مشكلة البطالة.

ليس معنى هذا أن الاقتصاد لم ينشئ فرص عمل جديدة. لكن المملكة – مثل كثير من اقتصادات مجلس التعاون الخليجي – لديها عنصر عمالة وافدة كبير زاد بسرعة بالغة على مدار العقد الماضي. وفي حين أن الاعتماد على العمالة الوافدة في مراحل التنمية المبكرة كان انعكاسا لنقص العمالة الماهرة، فإن هذا التوصيف لا ينطبق بنفس الدرجة حاليا. فقد حدث ارتفاع كبير بالفعل في الإنفاق على التعليم. وظهرت مبادرات كثيرة لتوسيع الجامعات القائمة – وخاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا – كوسيلة لتنمية مجموعة من المهارات الأعلى. والقضية الأساسية الآن هي

تحقيق نمو في القطاعات ذات الإنتاجية العالية والأجور المرتفعة التي يمكن أن تستوعب أعدادا متزايدة من المواطنين المتعلمين.

نشرة الصندوق الإلكترونية: التدابير المالية تتضمن أيضا معالجة نقص المساكن الذي لا يزال مشكلة قائمة.

روبنسن: أدى تزايد السكان وعوامل أخرى إلى تفاقم مشكلة نقص المساكن، وخاصة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وحتى وقت قريب جدا، كان التمويل العقاري محدودا للغاية مع ضآلة حجم القروض التي تقدم لهذا الغرض. وكانت بعض القروض المدعمة تقدم عن طريق صندوق التنمية العقارية، وهو صندوق تموله الدولة. لكن قائمة الانتظار كانت طويلة للغاية، ومبالغ القروض لم تكن كافية بالضرورة لتغطية تكاليف البناء. وفي إطار التدابير المالية التي طبقت في مطلع هذا العام، تمت زيادة التمويل لصندوق التنمية العقارية، وكذلك حجم القروض التي يمنحها. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتم المصادقة قريبا على قانون جديد للرهن العقاري، وهو ما ينتظر أن يؤدي إلى تحسن كبير في الإطار الحالي لتمويل الإسكان.

وتحاول التدابير المالية أيضا معالجة النقص في كم المساكن المتوافرة. وقد تم إنشاء وزارة للإسكان لتعالج هذه القضايا في المملكة. وهكذا يجري التعامل مع مشكلة الإسكان على جانبي العرض والطلب. ونأمل أن تساعد هذه المجموعة من المبادرات على حلها.

نشرة الصندوق الإلكترونية: هل تمثل أسعار الطاقة مشكلة؟

روبنسن: أسعار المنتجات البترولية في المملكة ليست من أقل الأسعار في العالم فقط، بل إنها أقل من أسعار البلدان الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة أيضا. ويساهم هذا في حدوث زيادة كبيرة في الاستهلاك المحلي لمنتجات الطاقة لكل من استخدام الأسر والاستخدام الصناعي. من شأن السماح بارتفاع الأسعار — عن طريق آلية مناسبة لدعم محدودي الدخل — أن يؤدي إلى تشجيع استخدام الطاقة بكفاءة أكبر، مما يتيح للحكومة توجيه الإيرادات الإضافية إلى أوجه إنفاق أخرى، مثل التعليم أو الصحة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: هل تحقق تقدم في تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مستوى مجلس التعاون الخليجي؟

روبنسن: ضريبة القيمة المضافة على مستوى مجلس التعاون قيد المناقشة منذ عدة سنوات، وهناك منطوق وجيه تستند إليه. فستؤدي هذه الضريبة إلى إنشاء نظام ضريبي حديث وكفاء، وتوسيع القاعدة الضريبية، وإتاحة فرصة لإلغاء بعض الضرائب الأصغر، كما ستشكل خطوة مهمة نحو إنشاء قاعدة ضريبية ترتبط ارتباطا مباشرا بقطاع النفط.

وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي في تعاون وثيق من أجل دراسة هذه القضية. وهناك اتفاقيات على المستوى العملي بشأن بنود مثل قائمة السلع المعفاة والهيكل الأساسي للضريبة، لكن الإطار الزمني للتنفيذ ليس مؤكدا بعد.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ما الذي تقوم به المملكة لتشجيع تنمية القطاع الخاص والحد من الاعتماد على النفط؟

روينسن: السعودية لديها – بمستوى الإنتاج والتكنولوجيا الحاليين – احتياطات مثبتة تغطي ٧٠ إلى ١٠٠ سنة أخرى من الإنتاج النفطي. ومن ثم فسيكون النفط جزءا كبيرا من الاقتصاد على مدى المستقبل المنظور. ولكن بالإضافة إلى القلق الذي يثيره القطاع النفطي من حيث الاعتماد على سلعة واحدة، فهو لا ينشئ فرص عمل كافية لعدد السكان المتزايد.

وهناك مبادرات متواصلة منذ عدة سنوات لتشجيع تنوع النشاط الاقتصادي، ويُصنّف مناخ الأعمال السائد في المملكة في مرتبة جيدة على وجه العموم. ونحن نرى بعض التوسع في مجالات مثل الخدمات، وكذلك الصناعة التحويلية بدرجة أقل. وهناك تحول في أنماط التجارة أيضا، حيث حدث نمو قوي في التجارة مع آسيا وكذلك الشرق الأوسط، وهو ما يمكن أن يضيف المزيد من الديناميكية على الاقتصاد. كذلك يمكن أن تؤدي مبادرات التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى إتاحة فرص للنمو.